بنسبة سبعة بالمئة ليس اقتصاداً منكمشاً؛ لكن بطالة بنسبة تسعة بالمئة، مع الميل الى زيادة تفاقم خطر البطالة، تبدّل الصورة بشكل عام» (**المصدر نفسه**). وحسب اعتقاد بشلزون، فان اضافة اثنين بالمئة من العاطلين عن العمل، يمكن ان يكون هامشياً في أماكن أخرى، لكن، في اسرائيل، «فان الفارق بين سبعة بالمئة وتسعة بالمئة ليس كمّياً فقط، بل هو نوعي أيضاً» (**المصدر نفسه**).

أمّا بالنسبة الى اجمالي خسارة الاقتصاد الاسرائيلي بسبب الانتفاضة، خلال عامين، فانها «تتراوح بين ١٤٠٠ ـ ١٥٥٠ مليون دولار، بدون حساب التكاليف المباشرة للانتفاضة على ميزانية الدولة، وخصوصاً في فروع الانفاق الأمني التي تبلغ، حسب بعض التقديرات، ٥٠٠ ـ ٨٠٠ مليون دولار» (**المصدر نفسه**).

الى ذلك، فانه حتى لو كان باستطاعة الاقتصاد الاسرائيلي دفع الثمن الاقتصادي الذي تتطلبه الانتفاضة، فمن دون شك ان غياب أي حل سلمي سيكون له تأثير سلبي لسنوات طويلة. ومع مرور الوقت، «سيكون من غير الممكن تقليص ميزانية الأمن القومي. وان اضافة مبالغ نقدية الى ميزانية الأمن ستبدو كبيرة ازاء ظواهر أخرى، مثل زيادة تفاقم خطر البطالة. ومن يعتقد بأنه يمكن الاستمرار في دفع الثمن الاقتصادي للانتفاضة، عليه ان يستمع الى الوصف الذي أطلق في الايام الاخيرة، في اثناء لقاءات أجريت مع سكان الاحياء الفقيرة، جاء فيه: ' ان الانتفاضة يجب ان تكون في الداخل ' » (**المصدر نفسه**).

ان التحوّلات التي أحدثتها الانتفاضة، على أكثر من صعيد داخل اسرائيل، والثمن الذي يدفعه الاسرائيليون، نتيجة احتلالهم للاراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع، ليست كافية، حتى الآن، لاجبار اسرائيل على الاسراع في الانسحاب من الاراضي المحتلة، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني؛ الّا ان النتيجة الهامّة للانتفاضة، بعد عامين على اندلاعها، على الصعيد الاسرائيلي، هي في ظهور جناح براغماتي على استعداد لأن يعالج قضية الاحتلال من وجهة نظر غير ايديولوجية. فأغلبية الرأي العام الاسرائيلي الذي يؤيد سياسة «الوضع الراهن»، يتصرّف، كذلك، لاعتبارات أمنية، أكثر من الاعتبارات الايديولوجية، التي تدعو الى «أرض ـ اسرائيل الكاملة»، والتي أخذت تفقد الكثير من مصداقيتها في أوساط أغلبية الجمهور الاسرائيلي. ولا يزال الشعور الاسرائيلي العام هو ان الاعتبار الأمني هو المبرّر الرئيس لاستمرار الاحتلال؛ وهذا الاعتبار، يعادل، حتى الآن، التكلفة المدفوعة في سبيله.

وعلى الرغم من التباطؤ الاقتصادي الحالي الذي يعيشه الاقتصاد الاسرائيلي، فان الاقتصاد ليس في حالة انهيار. ويكفي ان نعرف ان ميزانية اسرائيل، للعام ١٩٩٠، تبلغ حوالى ٣٥ مليار دولار. ولا تزال العزلة الدولية غير بارزة. وقد تمّ تقليص خدمة الاحتياط، كما ان الانقسام الداخلي حول مستقبل الاراضي المحتلة غير حادّ الى درجة تهدّد وحدة المجتمع الاسرائيلي. وعلى ذلك، فمن غير المتوقّع ان يتبلور، قريباً، موقف اسرائيلي يبدي استعداداً لتنازلات كبيرة.

وحسب عمانوئيل سيفان، فالمسار لا يزال طويلاً، قبل ان يبدأ الوضع بالتحسّن، أي بمعنى «تحرر اسرائيل من الوضع الكولونيالي من دون ان ينتج خطر على أمنها. ومهما يكن مصير الحكومة الحالية، فان حلفاً حقيقياً يجب ان ينشأ، يجمع بين الدوافع، التي في أساسها قوة الاعتبارات الايديولوجية، وبين دوافع الاعتبارات البراغماتية الحيوية، حتى يتمّ النجاح في مسار التخلّي عن المناطق المحتلة. وفي فترة متقدّمة من المسار، وبالذات عندما تزداد الخطورة، ستنشأ حاجة الى قيام مثل هذا الحلف، على قاعدة اتفاق قومي حقيقي، وليس كحل لمعطيات حسابية في الكنيست. ان مصلحة اسرائيل، بكاملها، هي في التخلّي عن المناطق [المحتلة]؛ وهذه ليست نصيحة سارّة، بل هي نتيجة لضغط الواقع» (**هآرتس**، ١٩٨٩/١٢/٨).

محمد عبد الرحمن